نصاب بتجر زكاة او عرض تجارة يقوم بالدراهم زكى ما استخرجه في الحال
وان تعقد حوله من حين ضمه ثم زكى ما في ملكه من النصاب وعروض التجارة
عند تمام حوله فحيث كان ما يضم المستخرج دون النصاب وليس عروض
تجارة فبعد الضم يتفقان في الحول لان انعقاد حولهما انما هو من خ
وحيث كان نصابا او عروض تجارة فلكل حول بانفراده فيزكي عند
تمامه لانعقاد حول المضموم اليه قبل الضم اه بالخا المعجمة والجيم
كما في بعض النسخ ولعل اختياره الاول لانه لا يلزم من الوجود الاخذ
رواه ابو الجمس وخالف المعدن من حيث المخرج وان وافقه
في الاخراج فورا وفي اكمال النصاب تنبيه قد علم اي مما مر ان ما
دون النصاب لا يحتمل المواساة بل هو في جنسه كاهل الخمس بجميعه
لمن وجده سم هذا بنا على انه يصرف مصرف الغنيمة والصحيح انه
يصرف مصرف الفيء للخمسة المذكورة في قوله تعالى ما افاء الله على رسوله
فلقطة اي يعرفه الواجد سنة ثم له ان يتملكه ان لم يظهر مالكه
ثم النهج وان لم يدعه بل وان نفاه زي لانه ملكه في الملتقط اي في
ضمنه باحياء الارض فصل في زكاة الفطر لان وجوبها
بدخول الفطر الاولي ان يقال لان الفطر احد جزئي سببها المركب
من شيئين ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال والثاني وبالثا
فيما خرها وكيع بن الجراح هو احد شيوخ الامام الشافعي رضي الله عنه
الذي عناه بقوله

شكوت الى وكيع سوء حفظي فارشدني الى ترك المعاصي
واخبرني بان العلم نور ونور الله لا يهدي لعاصي

ووجوبها مجمع عليه ولا نظر لمخالفة ابن اللبان حيث قال بوجوبها
ومع ذلك لو جحدها انسان فلا يكفر لانها وان كانت مجمعا عليها لكنها تخفى
فلا يكفر جاحدها لخفائها اه فرض رسول الله عليه وسلم اي اوجبه
او قدر فان قيل الموجب في الحقيقة هو الله تعالى فالجواب انه تعالى امر

تنبيه